قرار دمج المصارف يفتقد الموضوعية ويتسم بالتسرع

عبد المحسن سعيد

قررت لجنة الشؤون المالية في مجلس الحكم مؤخراً اعادة هيكلة البنوك المحكومة للدولة وذلك بدمج المصرف الصناعي والمصرف العقاري بمصرف الرافدين الذي أثيرت حول مديونيته الكثير من الشكوك. والمصرف الزراعي ومصرف العراق (الاشتراكي سابقاً) بمصرف الرشيد وان من مبررات هذا الدمج غير المألوف لمصارف تختلف في مهامها وتوجهاتها عن بعضها البعض فمصرفا الرافدين والرشيد هما من المصارف التجارية والمصرف الصناعي والزراعي والعقاري ومصرف العراق هي مصارف تخصصية ذات أهداف تنموية واجتماعية في حين كان من باب أولى دمج الرافدين والرشيد معاً وهما بالأساس مصرف واحد انشطر عام/١٩٨٩ والمصارف الاختصاصية بمصرف واحد وخصوصاً وان المصرفين الصناعي والزراعي ولدا مصرفا واحدا. فأن المبررات التي ذكرت ان هذه المصارف هي:

١. مصارف شبه ميتة وفاشلة دمجت مع مصارف ناجحة.

٢. من اجل تطوير النظام المصرفي.

وفيما يخص المصرف الصناعي، نود ان نشير إلى ان هذا المصرف ومن خلال مراجعاتنا لأدبياته ونشراته السنوية التي يصدرها وقراءات بياناته الختامية لم يسجل أي خسارة منذ بدايات التأسيس حتى الآن.

ان المصرف الصناعي هو أقدم المصارف الحكومية بعد تأسيس الحكم الوطني عام/١٩٢١ حيث تم تأسيسه عام/١٩٣٥ كمصرف صناعي زراعي واستقل عام/١٩٤٠ ومارس نشاطه بشكل مستقل وواسع عام/١٩٤٦ عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. ان بصمات المصرف على القطاع الصناعي خلال هذه السنوات الطويلة كانت ولا تزال واضحة المعالم. فقد تعامل المصرف مع هذا القطاع من منطقين حينما نصت عليه الأنظمة والقوانين المتعاقبة: الأول هو التمويل (الإقراض) حيث قدم المصرف قروضه الميسرة ذات المديات الطويلة، والفوائد المخفضة قياساً بفوائد المصارف التجارية مما ساعد على قيام صناعات رصينة.

اما المنطلق الثاني فهو دراسة وتأسيس مشاريع على شكل شركات مساهمة مشتركة (مختلطة) ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ذات حجم استثماري جيد منها على سبيل المثال لا الحصر، مشاريع لصناعة السمنت والنسيج والجوت.

ومشاريع لطحن الحبوب وصناعات المواد الإنشائية وجميعها (أممت) عام/١٩٦٤ وبعد التأميم لم يتوقف من السير بهذا الاتجاه تأسس مشاريع مازالت قائمة وتحقق إيرادات مجزية منها صناعات هندسية وأخرى غذائية، وصناعات نسيجية وغيرها. ما زالت تشكل مفخرة للصناعات الوطنية اما مؤشر الإقراض فقد شكل هو الآخر صعوداً بموازاة دراسة فرص الاستثمار الجديدة وإقامة المشاريع المشتركة التي اشرنا إليها وكل هذا يؤكد كون المصرف الصناعي ليس مصرفاً فاشلاً.

لو القينا نظرة على تجارب بعض الدول العربية واستعرضنا إجراءات صندوق النقد الدولي فيها لرأينا ان المصارف الصناعية لم تطلها إجراءات الإصلاح وظلت تمارس دورها بعد تطبيق تلك الإجراءات كما هو الحال في مصر والأردن اما ممارسة الصيرفة الشاملة فأنها جاءت من اجل زيادة مواردها لتغطية خططها التنموية.

ان المصرف الصناعي العراقي ببعده التاريخي هذا يمثل تراثاً للعراق ولا يمكنه اختزال دوره على مدى سبعين عاماً بقرار غير مدروس ولو كان هذا القرار مدروساً دراسة حقة باستعراض مؤشراته وسياساته وبياناته الختامية لما اطلق عليه عبارة (شبه ميت) أو (عبء).

ان تنامي رأسماله الذي بدأ بنصف مليون دينار عند التأسيس وبلغ مليار دينار كان بموارده الذاتية وان تنامي موجوداته التي أصبحت تقدر بمائة مليار دينار يعتبر خير دليل على نجاحه كمصرف تنموي تخصصي.

أريد هنا ان استعرض بنداً واحداً من بنود موجوداته واترك المتبقي للدارسين ليحكموا على تبرير دمج هذا المصرف العريق.

من خلال استعراضنا لجانب الموجودات/ لقد لفتت نظرنا الاستثمارات طويلة الاجل التي بلغت بحدود أربعة مليارات تسهم بقيمة اسمية قدرها دينار واحد ولو اراد المصرف تسجيل هذه الاستثمارات أو جزء منها بقيمتها السوقية لحقق بذلك إيرادات خيالية جراء ذلك.

ان مصرفاً بهذه القوة والمتانة لا يمكن ان يكون فاشلاً. إضافة إلى ان هذا المصرف قد احتل المرتبة الاولى عندما جرى تقييم كفاءة للأداء للمصادقة العراقية للسنتين ٩٨و ١٩٩٩.

ومن جانب آخر فإن التبرير الثاني للدمج هو تطوير النظام المصرفي في العراق وكلنا يعرف حق المعرفة ان النظام المصرفي في العراق قد تأخر تأخراً كبيراً ولم يواكب التطورات التي طرأت على هذا القطاع منذ عام/١٩٩٠.

ونتفق باتفاق مطلق مع هذا التوجه، ولكن هل ان هذا التطور لا يمكن ان يتم إلا بعد ان يندمج المصرف الصناعي بمصرف الرافدين.

ولا يسعنا إلا ان نرفع صوتنا لإعادة النظر بقرار الدمج والتريث به لحين تشكيل الحكومة الوطنية ذات السيادة الكاملة حيث يمكن ان يدرس الموضوع دراسة أكثر دقة وموضوعية وعندما تصل القناعة إلى ذلك فان الدمج يتطلب إصدار قوانين تتعلق بنزع الملكية واحترام الأطراف المدمجة بتحمل كافة الالتزامات وبوجه التحديد ما للمصرف وما عليه وهذا لا يمكن ان يكون في ظل الظروف الراهنة.

تحسن في منظومة الطاقة الكهربائية بعد عودة وحدات توليدية إلى وضعها الطبيعي

بدأت الوحدات التوليدية الخاضعة لعمليات الصيانة والتأهيل في محطات توليد الطاقة الكهربائية بالعودة وبالتدريج إلى وضعها الطبيعي مما سينعكس إيجابياً على ارتفاع كمية الطاقة المنتجة في هذه المحطات.وقال وزير الكهرباء د. ايهم السامرائي ان هناك تحسناً ستشهده منظومة الطاقة الكهربائية بعد الأيام التي تلي ١/ ٦/ ٢٠٠٤ وأضاف بأن عددا غير قليل من محطات الطاقة الكهربائية تأثر وبشكل كبير جراء عمليات التخريب التي استهدفت خطوط نقل الوقود والغاز إلى هذه المحطات مما قلص امكانية الارتفاع بالطاقة التوليدية في بعض منها وبالتحديد (محطة كهرباء المسيب الحرارية) وإيقاف كامل للبعض الآخر ومنها الوحدات، التوليدية الغازية في محطتي كهرباء الدورة ومحطة التاجي الغازية مشيراً الى ان هناك جهوداً حقيقية يبذلها منتسبو وزارة النفط في معالجة الأنابيب المغذية لمحطات الطاقة الكهربائية والتي تعرضت العمليات التخريب.

وعلى صعيد متصل اضاف السيد الوزير بأن خروج الخبراء الروس بعد عمليات الاعتداء الأخيرة عليهم اثر وبشكل كبير على عمليات الصيانة والتأهيل للمحطات التي يعملون بها حيث كان من المؤمل ان يتم انجاز العمل في ١٥/ ٥/ ٢٠٠٤ مما أثر وبشكل سلبي على انجاز المراحل الأخيرة من عمليات الصيانة والتأهيل كونهم غادروا مواقعهم مما اضطرنا إلى الاعتماد على (الكوادر)الهندسية والفنية بالوزارة في استكمال المراحل الأخيرة من عمليات الصيانة.

وأكد السيد الوزير بأن الوزارة تعمل من اجل اعادة عدد من الخبراء الروس والإبقاء على الموجود منهم حالياً مع التشديد على مستلزمات الأمن في وجود وعمل الخبراء داخل مواقع العمل.

تأخير منح تأشيرات دخول الى الولايات المتحدة كلف الشركات (٣٠) مليار دولار

واشنطن (اف ب) -

افادت دراسة اعدها المجلس الوطني للتجارة الخارجية في الولايات المتحدة ان الشركات الاميركية خسرت اكثر من ثلاثين مليار دولارمنذ ٢٠٠٢ بسبب التشدد في منح تأشيرات دخول الى المسافرين الاجانب.

وافادت الدراسة ان الخسائر المباشرة للشركات بلغت ٢٥ مليار دولار بالاضافة الى خسائر غير مباشرة تصل إلى خمسة مليارات دولار بين تموز ٢٠٠٢ وحزيران ٢٠٠٤.

وسلطت الدراسة الضوء على المشكلات التي تواجهها الشركات الاميركية بسبب فرض اجراءات مشددة لمنح تأشيرات بعد اعتداءات ١١ ايلول ٢٠٠١.

وقال بيل راينش رئيس المجلس الوطني للتجارة الخارجية ان (الولايات المتحدة لا يمكنها ان تستمر بهذه الطريقة. عندما لا يتمكن مدراء شركات اجانب ورجال اعمال دوليون من دخول الولايات المتحدة للقيام باعمالهم بصورة طبيعية فان شركاتنا وموظفينا واقتصادنا تدفع الثمن).

واكد لين شوتويل مدير العلاقات الحكومية في المجلس الاميركي للموظفين الدوليين ان (هناك طرقا تجعل نظام منح التأشيرات يعمل بصورة افضل بدون المساومة على المتطلبات الأمنية).واضاف (لا يسعنا ان نتحمل مزيدا من الخسائر بسبب نظام تأشيرات بيروقراطي).

وشملت الدراسة شركات من مختلف الصناعات الاميركية ووجدت ان شركات التصدير الصغيرة والمتوسطة تكبدت خسائر كبيرة جدا بالنسبة لحجمها.

وقال اد رايس رئيس ائتلاف التوظيف عبر الصادرات ان (العقود الرئيسية والمشروعات ستذهب الى اماكن اخرى. الشركات الاميركية ستنقل نشاطاتها الى الخارج والشركات الصغيرة ستوقف نشاطها الدولي خوفا من البيروقراطية).

وبينت الدراسة ان ٣٧٪ من الشركات التي شملتها واجهت مشكلات في الحصول على تأشيرات دخول لرجال اعمال وقالت ستون بالمئة منها انها تكبدت خسائر مادية.

وقالت ١٥٪ من الشركات ان نظام منح التأشيرات اسوأ اليوم من ما كان قبل سنة.

واوصى القائمون على الدراسة بان يتم منح تأشيرات الدخول خلال ٤٨ ساعة في معظم الاحوال ولمدة (٣٠) يوما كحد اقصى. كما دعوا الى منح تأشيرات لعدة سفرات ولفترة اطول لتخفيف العبء على الاقسام القنصلية.

لماذا ترتفع أسعار النفط؟

باريس

يفسر الارتفاع الحالي في اسعار النفط بتضافر خمسة عوامل:

- الارهاب وغياب الاستقرار في الشرق الاوسط:

تواجه الصادرات النفطية صعوبات بسبب الوضع المتفجر في العراق (اعتداءات وعمليات تخريب للمنشآت) بينما يخشى المستثمرون هجمات ارهابية واسعة النطاق في السعودية يمكن ان تسبب خللا كبيرا في امدادات الدولة المنتجة والمصدرة الاولى للنفط في العالم.

- ارتفاع الطلب:

يؤدي الانتعاش المتزامن تقريبا لاقتصادات العالم الى زيادة هائلة في استهلاك المحروقات الذي يفترض ان يسجل في ٢٠٠٤ اكبر زيادة منذ ١٦ عاما. ويقدر الطلب هذا العام بـ ٨٠,٦ مليون برميل يوميا مقابل ٧٨,٧، مليون برميل في ٢٠٠٣.

وقد اصبحت الصين التي تشهد نموا كبيرا (٦,٩٪) في المرتبة الثانية بين الدول المستهلكة. حيث ارتفع استهلاكها ١٨٪ في الربع الاول من ٢٠٠٤.

وتواجه الدول المنتجة صعوبة في تلبية هذه الاحتياجات. ووحدها السعودية تملك قدرات انتاجية اضافية. الى ذلك، بلغت مخزونات الخام للشركات النفطية ادنى مستوى لها ولا يمكنها ان تغطي لفترة طويلة نقصا في الامدادات.

- مخاوف من نقص الوقود في الولايات المتحدة:

تعاني الدولة المستهلكة الاولى للنفط في العالم من خلل عميق في مجال بنى التكرير. ولم يتم انشاء اي مصفاة كبرى في الولايات المتحدة منذ ١٩٧٦.

وتعمل المنشآت بكامل طاقتها (٩٥ بالمئة من طاقتها مقابل ٥١٪ في الثمانينات) وتواجه صعوبة في تلبية احتياجات السوق من البنزين التي ارتفعت بنسبة ٥٪ خلال عام واحد بينما لم يكن احد يتوقع ذلك.

ومنذ ٣١ ايار مع حلول (ميموريال داي) بدأ موسم العطل في الولايات المتحدة الذي يسافر فيه الاميركيون بالسيارات لقضاء عطلهم.

وتخشى الاسواق نقصا في الوقود خلال هذه الفترة بينما تشهد اسعار البنزين ارتفاعا كبيرا.

- المضاربات:

تتمتع اموال المضاربة بوجود قوي جدا في الاسواق النفطية وتراهن على ارتفاع كبير في الاسعار اذا تفاقمت التهديدات التي تواجهها الامدادات. والمخاوف الحالية وخصوصا الاعتداءات في السعودية والمستوى المنخفض للمخزون العالمي لا يدفع هؤلاء المستثمرين الى بيع ما لديهم.

وقال وزير النفط الجزائري شكيب خليل اخيرا انه اذا سحبت اموال المضاربة من الاسواق فان الاسعار ستنخفض على الفور سبعة دولارات على الاقل للبرميل.

سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط:

تساهم الأوبك التي تؤمن نصف الانتاج العالمي من النفط تاريخيا في إبقاء الأسعار مرتفعة. وتتعرض اوبك حاليا لضغوط لزيادة انتاجها. (وهذا العامل لا يمكن الركون إليه، لأن الأوبك تسعى إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب وتهدئة واستقرار الأسواق النفطية).

الملاءمة الاقتصادية لأرض المدينة

أ.د. المهندس حيدر كمونة

من المعروف أن المدن نمت بطريقة تلقائية وانتشرت المباني العامة وغيرها على اختلاف أنواعها ووظائفها حيثما اتفق. ونتيجة لذلك تشعبت المباني، وتراصت جنباً إلى جنب دون مراعاة لاختلاف وظائفها، ونتج عن ذلك اختلاط المباني الحكومية والسكنية والمباني العامة على اختلاف أنواعها ودرجاتها دون تحديد علاقتها ببعضها بل تكدست في مناطق دون أخرى لاعتبارات شخصية ونفسية وبذلك تكدست النشاطات المتباينة.

إن الهدف الرئيس للسياسة العامة هو الحصول على بيئة يتمتع الفرد فيها بجو هادئ وبالتالي فإن المدينة نمت طبقاً لتخطيط عام أو امتدت تلقائياً لا بد أن تكون من مجموعة من استعمالات الأراضي. وكون هذه الاستعلامات منظمة أو متنافرة، حيث توجد علاقة وثيقة بين استعمالات الأراضي والنشاط الذي يسببه والخدمات التي تؤديها هذه المدينة للمجتمع. فالعامل مثلاً لا يعنيه سوى قرب مسكنه من مكان عمله حرصاً على توفير الوقت أو اقتصاداً في نفقات النقل من وإلى العمل، وتهتم الأمهات بقرب السكن من المدرسة، أما رجال الأعمال والتجار فيفضلون أن تكون مكاتبهم أو متاجرهم في الأماكن التي تساعد على نجاح أعمالهم وتجارتهم ويهتم أصحاب المصانع بقرب مصانعهم ويهمهم إيصال المنتجات بأقصر الطرق إلى المستهلك، كما يعنيهم وجود العامل الرخيص.

أما المخطط فكل ما يعنيه هو تنسيق استعمالات الأراضي وربطها ببعضها حتى لا يكون لبعضها تأثير سيئ على الآخر وحتى يضمن للسكان الراحة وهدوء البال، حيث إن أرض المدينة تنقسم طبقاً للمهمات الوظيفية المتبادلة الترابط مع بعضها البعض إلى المناطق الرئيسة التالية: المنطقة المخصصة للمباني السكنية والمرافق الخدمية العامة، المناطق السكنية، منطقة مركز المدينة، منطقة المستودعات العامة، منطقة النقل الخارجي أو المواصلات الخارجية، منطقة الأحزمة الخضراء.

تعتبر المنطقة المخصصة للمباني السكنية ومرافق الخدمة العامة من أوسع المناطق مساحة، وتضم جميع أنواع المباني السكنية مع شبكة شوارع المدينة التي تربط بسهولة مسكن الإنسان مع مقر عمله ومع شبكة المؤسسات الثقافية العامة وبقية المؤسسات الأخرى، وتخصص المنطقة للمباني السكنية ومرافق الخدمة العامة أراضي سليمة من الناحية الصحية وجافة وجيدة التعرض للأشعة الشمسية والتهوية.

أما بالنسبة للمنطقة الصناعية، فإنها يجب أن تقع في الجهة المعرضة للريح وعلى مكان بعيد عن المدينة باتجاه المجاري النهرية.

وعلى الأرض المخصصة للمباني السكنية ومرافق الخدمات العامة تتوزع المناطق السكنية ذات المجمعات الخاصة بدور السكن والمباني الإدارية - الاقتصادية وهيئات ومؤسسات الخدمات العامة وكذلك المصانع ذات الإنتاج غير الضار بالصحة العامة.

وتدخل في تركيب المنطقة الصناعية المصانع والإنشاءات الصناعية المرتبط بالإنتاج الصناعي، السكك الحديد وطرق السيارات وإنشاءاتها ومساحات المصانع، وهيئات ومؤسسات الخدمة العامة. ويجب أن تكون هذه المنطقة معزولة جيداً ومزودة بأقرب طرق للمواصلات مع المناطق السكنية ومراكزها.

إن المناطق الصناعية التي توجد فيها مصانع ذات مقادير كبيرة من البضائع المشحونة يجب أن يرتب موقعها بالنسبة للسكك الحديد ومنشآت الموانئ بطريقة تجعلها سهلة الاتصال مع طرق المواصلات الجانبية.

وتتألف منطقة المستودعات العامة من مناطق منفصلة تتوزع فيها مجموعة المستودعات والمؤسسات العامة أو البلدية من مستودعات وفروع خطوط السكك الحديد والأرض المخصصة للمباني السكنية ومرافق الخدمة العامة.

وتخصص منطقة الحزام الأخضر لحماية أو وقاية منطقة المباني السكنية ومرافق الخدمة من التأثير الضار للمصانع الواقعة بالقرب منها. ويدخل في تركيب منطقة الأحزمة الخضر ما يأتي: المغروسات الخضراء والساحات المكشوفة التي يمنع في حدودها إنشاء أو إقامة أي نوع من أنواع المباني السكنية والهيئات والمؤسسات الخاصة بالخدمات الثقافية والعامة والمنتزهات العامة وساحات الألعاب الرياضية وغيرها. وعند تخطيط أو تصميم المدن الكبيرة أو ذات التخصص المعين يمكن تمييز مناطق أخرى غير المناطق المذكورة ومنها: منطقة مركز المدينة، والمنطقة الساحلية ومنطقة الراحة والألعاب الرياضية ومنطقة الاصطياف وغيرها.

ومنطقة الضواحي التي تجاور حدود المدينة وتضم أراضي مزروعة واسعة وتقع عادة في هذه المنطقة محلات الراحة والاستجمام والمشاتل، وفي بعض الحالات المعينة تقع هناك أيضاً خزانات المياه ومنشآت سحب المياه والمقابر ومدافن المواشي وخطوط ومنشآت النقل الخارجي أو المواصلات الخارجية وغير ذلك.

ولغرض إيجاد بيئة ملائمة اقتصادياً نرى وجوب اتباع ما يأتي:

١.السماح باختلاط المحلات التجارية الضرورية للمنطقة السكنية التي تخدم السكان (كالخباز والقصاب والبقال).

٢.عزل التجمعات التجارية الكبرى عن السكن.

٣.يجب إيجاد قيود حول استعمال الأبنية السكنية بحيث تخصص للسكن فقط وذلك لمنع تداخل الاستعمال غير السكني في الأبنية السكنية،

٤.عزل الحرف التي تكون أداة إزعاج بجميع أنواعها عن المناطق السكنية.

ليبيا تتغيب عن اجتماع اوبك في بيروت

بيروت (اف ب)

تغيبت ليبيا عن الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) الذي انعقد في بيروت.

وقالت مصادر ان وزير الطاقة الليبي فتحي بن شتوان واي مسؤول اخر لن يحضر الاجتماع الرامي الى التوصل الى قرار بشان اعادة الهدوء الى الاسواق النفطية.

وتبلغ حصة ليبيا الانتاجية ٨٥٢,١ مليون برميل يوميا.

ويفسر هذا الغياب بالخلاف القائم بين طرابلس وبيروت التي تطالب بكشف ملابسات اختفاء الامام موسى الصدر رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان اثناء زيارة الى ليبيا في ١٩٧٨.

ورفضت طرابلس تحمل اي مسؤولية في هذه القضية، مؤكدة ان الصدر غادر اراضيها الى ايطاليا في نهاية زيارته الى ليبيا.

واغلقت ليبيا في ايلول الماضي سفارتها في بيروت احتجاجا على حملة اتهامات استهدفت نظام الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي.

وكان وزير الطاقة الليبي اعلن في نيسان الماضي ان قدرة احتياطات بلاده النفطية قد تصل الى ١٠٠ مليار برميل، اي ثلاثة اضعاف احتياطاتها المؤكدة البالغة ٣٦ مليار برميل.

واذا ما تأكدت هذه القدرة الاحتياطية، فان ليبيا تكون تملك عشرة بالمئة من الاحتياطات النفطية العالمية مع ثروات نفطية شبيهة بالثروات الكويتية.

تراجع طفيف لاسعار النفط بعد المستويات القياسية الثلاثاء

لندن (اف ب)

شهدت اسعار النفط تراجعا طفيفا أواخر الأسبوع الماضي خلال المبادلات الالكترونية التي تسبق الافتتاح الرسمي للاسواق، في اطار حركة تصحيح صغيرة بعد المستويات القياسية التي سجلت الثلاثاء.

وقد شهد سعر النفط ارتفاعا كبيرا الثلاثاء، زاد عن دولارين متفاعلا مع الهجوم في مدينة الخبر النفطية في المملكة العربية السعودية.

وتراجع برميل نفط برنت بحر الشمال تسليم تموز، ٢٨ سنتا مسجلا ٣٨,٠٣، دولارا. والثلاثاء تجاوز هذا البرميل عتبة ٣٩ دولارا للمرة الاولى منذ تشرين الاول ١٩٩٠، مقفلا على ٣٩,٨٠، دولارا.

وفي نيويورك تراجع سعر برميل النفط (لايت سويت كرود) تسليم تموز ٣٠ سنتا مسجلا ٣٠,٤٤ دولارا والثلاثاء اقفل على سعر قياسي قدره ٣٣,٤٢ دولارا للبرميل اي اقل بسنتات قليلة عن رقمه القياسي المطلق.

الاتحاد الاوروبي يدعو الدول المنتجة الى تأمين كمية (مناسبة) من النفط

لوكسمبورغ (اف ب)

دعا وزراء المالية الاوروبيون في لوكسمبورغ الدول المنتجة الى تأمين كمية (مناسبة) من النفط لتتماشى الاسعار مع النمو الدائم للاقتصاد العالمي حسب ما اعلن الوزير الايرلندي تشارلي ماك كريفي الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد.

وقال الوزير الايرلندي في ختام اجتماع وزراء المالية الاوروبيين انه (في اطار مبادرة مجموعة الثماني دعا وزراء المالية الدول المنتجة الى تأمين كمية مناسبة من النفط لتتماشى الاسعار مع النمو الدائم والمستقر للاقتصاد العالمي).

وكانت مسألة ارتفاع اسعار النفط على جدول اعمال اجتماع وزراء مالية الاتحاد الاوروبي عشية موعد اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) في بيروت.

والاسبوع الماضي دعا اجتماع مجموعة الثماني (الدول الصناعية الكبرى السبع وروسيا) الدول المنتجة للنفط الى زيادة انتاجها للجم ارتفاع الاسعار.

واعتبر الوزراء انه (يجب تجنب اي نشاط احادي للدول الاعضاء نتيجة هذا الوضع).

ويجب ان تتجنب الدول الاعضاء تبني اجراءات لتخفيف الضرائب على الوقود بشكل احادي دون التنسيق مع الدول الاعضاء الاخرين.

واعرب وزراء مالية الدول الـ١٢ الاعضاء في منطقة اليورو عن قلقهم لارتفاع اسعار النفط واعتبروا ان (الحوار) ضروري مع الدول المنتجة.

ومن جانبه اعلن وزير المالية الالماني هانس ايشل ان اسعار النفط (مبالغ بها) و(تقوم على المضاربة)، مؤكدا ان (لا داع اطلاقا للذعر) لان عرض النفط كاف بالنسبة الى الطلب.

وساهمت اجواء الهلع التي سادت الاسواق النفطية اثر اعتداءات السعودية في رفع اسعار النفط الى مستويات قياسية جديدة.

وعشية موعد اجتماع اوبك اكدت عدة دول منها السعودية عزمها زيادة انتاجها النفطي.